

السياسة الضريبية المحلية في ظل العولمة (مع إشارة خاصة لبلدان جنوب شرق آسيا)

د. عمرو هشام محمد
مركز دراسات وبحوث الوطن العربي
الجامعة المستنصرية

تركت العولمة المتسارعة أثرا عميقا على مدى واسع من السياسات والتطبيقات الاقتصادية في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إذ نشأت الأنظمة الضريبية الحالية عندما نمط كل بلد سياسته الضريبية بشكل تركز معه على متطلبات الاقتصاد المحلي، وعندما كانت تعقد المفاوضات بين الأمم المختلفة حول المعاملات الضريبية والاتفاقات الضريبية كانت تجري في إطار من هيمنة السياسة الضريبية المحلية.

لكن العولمة قد غيرت من هذا خاصة فيما يتعلق بمستوى الضرائب أو مزيج الضرائب (الهيكل الضريبي) أو تصميم بعض أنواع الضرائب، وكذلك من حالة الإدارة الضريبية وامتثال المكلف. وبدأت الأقطار تكشف قلقا متزايدا و حساسية متنامية للتغيرات الضريبية، التي بدأت تظهر من قبل الشركاء التجاريين أو المنافسين، وبدأ يضيق معها هامش الاستقلالية الذاتية التي تركز على السياسات الضريبية المحلية.

مما حدى ببعض الاقتصاديين (مثل *vito tanzi* عام ٢٠٠٠) لاستخدام مصطلح النمل الأبيض المالي *fiscal termites* لوصف مدى تأثير التغيرات التكنولوجية والعولمة على الأنظمة الضريبية الوطنية.

ومن المتوقع أن يكون تبني الأنظمة الضريبية للعولمة بطينا فضلا عن كونه متقطعاً وغير مستقر، كذلك من الممكن إذا ما جابهت الإدارات الضريبية تحديات في ادارة الضرائب الحالية، فقد يظهر نوع جديد من الضرائب مع ظهور تقنيات وفعاليات جديدة.

لذا يهدف هذا البحث لتحليل أهم آثار العولمة ونتائج التكامل المتعاضم في الاقتصاد العالمي على الأنظمة الضريبية في الدول النامية عموما، ودول جنوب شرق آسيا خصوصا. وأنطلق البحث من فرضية مفادها، وجود علاقة عكسية بين درجة اندماج الدول النامية في ركب العولمة والحصيلة الضريبية المحلية في هذه الدول.

وتوخيا للهدف السابق جاءت هيكلية البحث في ثلاثة مباحث، كل مبحث تضمن مطلبين، تناول المبحث الأول منها حركة عناصر الانتاج وتوزيع العبء الضريبي عليها، أما المبحث الثاني فتناول المنافسة الضريبية وحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وجاء المبحث الثالث لينصرف للاهتمام بثورة الاتصالات والابتكار الضريبي المطلوب، وصولا في الختام للاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: حركة عناصر الإنتاج دولياً وتوزيع العبء الضريبي

كثيراً ما يقال ان السياسة الضريبية في البلدان النامية هي فن الممكن بدلا عن كونها سعي لتحقيق الامثل، لذا ليس من المستغرب ان لا تمدنا النظرية الاقتصادية وبخاصة أدبيات الضريبة الامثل عن تركيبة النظم الضريبية الأفضل لهذه البلدان. ولعل السبب الأولي في كون نظرية الضريبة الامثل ليس لديها الكثير لتقوله عن تحديد عبء النسبة الضريبية الكلية في الاقتصاد، هو ان اغلب ما جاء في هذه النظرية قد تم تطويره لاقتراح هيكل ضريبي امثل في ظروف ساكنة وفي ظل عبء ضريبي ثابت.

لذا يكثر النقاش هنا عن اختيار الاوعية الضريبية، فهل يتم التركيز على ضرائب الدخل أم الاستهلاك، وإذا كانت ضرائب الدخل هي الأفضل فهل يتم التركيز على ضرائب الدخل الشخصي أم على ضرائب دخول الشركات، خاصة في ضوء التجربة العالمية التي توضح ان الدول المتقدمة في معظمها تحصل أربعة أضعاف العائد من ضرائب الدخل الشخصي منه عن ضرائب دخل الشركات، في حين ان الدول النامية تحصل من ضرائب دخل الشركات أكثر مما تحصل من ضرائب الدخل الشخصي. اما إذا اتجهنا الى ضرائب الاستهلاك فهل ان فرض ضرائب على الاستيرادات هو الأفضل أم ضرائب على الانتاج المحلي ام يتم الاستعاضة بضريبة الـ V.A.T. ^(١)، وسنتناول في هذا المبحث مطلبين وكالاتي:-

المطلب الأول: انتقال عناصر الإنتاج ^(٢)

نقصد هنا بحركة عناصر الانتاج (عنصري العمل ورأس المال)، إذ تختلف درجة حرية انتقال عناصر الانتاج، فعنصر العمل أقل حركة من رأس المال، لذا فان عناصر معينة من الموارد البشرية والتكنولوجية أصبحت أكثر حساسية لاجتياز الحدود لاختلاف العبء الضريبي عليها. تلعب العوامل الديموغرافية والاقتصادية دورا مهما ومتزايدا، إذ ان زيادة نسبة المتقاعدين وكبار السن في بعض الدول وبالعكس قلتهم في دول اخرى، يدفع بازدياد الحاجة في الاقطار ذات الشعوب الهرمة لاستخدام مجاميع كبيرة من الشباب العاملين ذوي المهارات بصورة اكثر من الدول النامية ودول التحول لإبقاء الكلف تنافسية فيها. وتظهر مثل هكذا اتجاهات في اليابان وسنغافورة وتايوان، إذ أن معدلات الخصوبة تتخفض عن تلك المطلوبة لاحتلال السكان.

من ناحية اخرى تبقى قوة العمل غير الماهرة أقل قدرة على الانتقال واقل استجابة للاعتبارات الضريبية والعديد من أقطار شرق آسيا قد حافظت على قيود صارمة على العمالة الأجنبية غير الماهرة، ويخضع مثل هكذا نوع من العمالة لضرائب عالية نسبيا في الأقطار المستقبلية لها مثل ماليزيا وسنغافورة.

إما انتقال رأس المال فيتميز بدرجة عالية من السرعة في الانتقال، مما ولد منافسة ضريبية شديدة بين الأقطار النامية هدفها التأثير في القرارات المحلية، وأدت سرعة انتقال رأس المال مع تركزه إلى حوافز إضافية لتقليص التدفقات غير الحساسة للعناصر الضريبية، مثل المساعدات التنموية الدولية والرسمية.

وإذ قادت العولمة لجعل سلسلة (الإنتاج - التوزيع) تنقسم بين عدة سلطات وتشريعات ضريبية، فقد وسعت العولمة من سلطة رأس المال ونفوذه، وبالتالي من نفوذ وقوة الدول المصدرة له، بينما تناقصت قوة ونفوذ الدول المستوردة له والمصدرة للعمل.

ولتأثر رأس المال وحساسيته لتغيرات الحوافز الضريبية من خلال عوائده الصافية نجد ان الاستثمار الاجنبي المباشر ((foreign direct investment FDI)) اصبح اكثر قدرة على الحركة، وهذا ما سنناقشه بتفصيل في المبحث الثاني.

المطلب الثاني: توزيع الأعباء الضريبية: (٣)

في مناقشتنا السابقة افترض بان العولمة تتضمن مرونة عرض عالية للعناصر سريعة الانتقال مثل راس المال والعمل الماهر من قبل أي تشريع ضريبي، بينما هناك زيادة في مرونة الطلب للعناصر غير الانتقالية كالأرض والعمل غير الماهر.

والسؤال الآن كيف توزع الاعباء الضريبية في ظل سياسة ضريبية محلية؟

أولاً: تظهر قاعدة المرونة (the inverse elasticity rule) والتي تدعى بقاعدة RAMSEY،

بان المعدل الحدي للضريبة يجب ان يرتبط عكسيا بمرونة عنصر العرض. لذلك، فان المعاملة التفضيلية لعناصر الانتاج الانتقالية ترتبط بعناصر الانتاج غير الانتقالية منها، أي ان الاستثمار بالحافطة يرتبط بالاستثمار المادي، والاستثمارات الضخمة الاجنبية والمحلية ترتبط بالصغيرة والمتوسطة الحجم، والعمل الماهر بالعمل غير الماهر..... وعلى اساس نفس القياس فان مرونة عرض العمل للعناصر الانتقالية تتضمن بان العبء الضريبي على هذه العناصر سيقع ابتداء على العناصر غير الانتقالية.

أي بالنتيجة، فان الانتقال التام للعناصر (أي المرونة التامة للعرض) ستتضمن ان أي ضريبة على العنصر الانتقالي ستقع بصورة منفردة على غير الانتقالي منها.

ثانياً: لقد عززت العولمة بشكل كبير من مقولة (ماسكريف ١٩٥٩)، بان معدلات ضرائب دخل

الشركات لا يمكن ان تكون اقل بكثير من اعلى معدل على دخل الافراد، وهذا لتثبيط جهود الفرد والعائلة من الاندماج والاتحاد في شركة لتدنية العبء الضريبي.

كذلك عززت العولمة من مقولة (ان معدلات ضريبة الدخل في الدول المستوردة لراس المال يجب ان لا تكون من تلك التي في الدول المصدرة له) فنجد ان دول جنوب شرق آسيا تتراوح فيها المعدلات الحدية لضريبة دخل الشركات ضمن مدى 25.5% في سنغافورة الى ما نسبته 30% في الفلبين، وباستثناء فيتنام التي تتراوح مستوى المعدلات فيها من 32% الى 50% لبعض الفعاليات.

وهكذا نجد تنوع المعدلات ضمن مدى ضيق في هذه الدول، وهذه المعدلات هي اقل من تلك الموجودة في الولايات المتحدة اذ تصل الى 35% كمعدل ضريبة فيدرالية على دخل الشركات (علما ان بعض الولايات في USA تجبر ضرائب على دخل الشركات).

لكن المدى يتسع في دول جنوب شرق آسيا عندما تنتقل لضرائب الدخل الشخصي، ففي سنغافورة تتراوح بين 2-28% ضمن عشر شرائح، بينما في فيتنام يتراوح بين 10-60% ضمن ستة شرائح.

وباستثناء فيتنام فان اعلى معدل حدي في جنوب شرق اسيا هو اقل من معدل الضريبة الفدرالية في الولايات المتحدة والذي يصل الى 39.6%. ومن المهم الإشارة الى العبء الضريبي الفعال الذي يعتمد على معدلات الضريبة وعلى كيفية تعريف الوعاء الضريبي، اذ تبقى الاختلافات الدولية في تعريف الوعاء الضريبي للضرائب على دخول الأشخاص والشركات عاملا مهما وحاسما في توزيع الاعباء الضريبية.

تبقى نقطة أخيرة جديرة بالإشارة، وهي التحول من ضرائب الدخل الى ضرائب الانفاق (أي التغيرات التي يمكن ان تطرأ على مزيج الضرائب او ما يعرف بالهيكل الضريبي)، اذ ان الحصة المتزايدة من ضرائب الاستهلاك قد تستخدم ضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة VAT عند مستوى 10%، بينما سنغافورة 3% وماليزيا تتحول تدريجيا من ضريبة المبيعات وضرائب على الخدمات الى ضريبة VAT، واخيرا تفرض فيتنام ضريبة VAT بين معدل 0-20% .

المبحث الثاني: المنافسة الضريبية والاستثمار الاجنبي المباشري FDI :-

ولدت العولمة والزيادة الناجمة عنها في حركة رؤوس الأموال، فرصا لقيام تنافس ضريبي له أضراره المحتملة بين الدول الحريضة على جذب الاستثمارات. إذ يمكن ببساطة للشركات الكبرى المتعددة الجنسية أن تقلل اعباءها الضريبية عن طريق نقل رؤوس أموالها القابلة للانتقال لأماكن أخرى، مما يصعب من مهمة السلطات المالية الوطنية بفرض الضرائب على رؤوس أموال هذه الشركات المتعددة الجنسية، وقد تنجم عنه تشوهات في نماذج التجارة والاستثمار.

كذلك يمكن ان يتولد عنه أيضا إعادة توزيع العبء الضريبي من رؤوس الأموال القابلة للانتقال الى العناصر الأقل قدرة على الانتقال - مثل قوة العمل بخاصة، او من الشركات الكبرى الى الشركات الوطنية الصغيرة.

وهكذا فان قدرة الشركات الكبرى المتعددة الجنسية على التقليل من مسؤولياتها الضريبية أو التهرب منها تماما، له تداعياته الكبيرة على الهيكل المالي للدول، مما قد يسفر عن نظم ضريبية أكثر تصاعدا (أو أقل عدالة) أو أوجه عجز كبيرة في الموازنة، أو خفض في الخدمات العامة.

المطلب الأول: المنافسة الضريبية وإيرادات الضرائب على الشركات

قد تكون للمنافسة الضريبية على الاستثمار الاجنبي المباشر FDI آثارا معاكسة على إيرادات ضرائب الشركات، إذ يلاحظ أن الدول التي تعاني من التراجع في الإيرادات تعرض على الشركات أقل نظم الضرائب جاذبية، رغم ان جانبا من التراجع يمكن أن يعزى الى التغييرات في دورة الاعمال أو التغييرات في التشريعات الضريبية، فان مداها واستمرارها يغلب احتمال وجود عناصر إضافية عند الممارسة العملية، بما في ذلك اتجاه وحجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

ان سياسة ضرائب الشركات التي تتبعها إحدى الدول يمكن ان تؤثر على الدول الأخرى بوسائل متعددة، فإذا كان العبء الضريبي الداخلي لإحدى الدول مرتفعا بالنسبة للدول الأخرى، فان وعاء الضريبة قد ينتقل الى الدول ذات النظام الضريبي الأقل إرهاقا. ويتضمن تدفقات الى الخارج من الاستثمار الأجنبي، ويمكن للدول أن تتنافس على اجتذاب تدفقات الاستثمار الى الداخل الى جانب ذلك. ويمكن للضرائب أن تلعب دورا رئيسا في قرارات الشركات بشأن المكان الذي تعلن فيه عن أرباحها، وتظهر الأدلة المتزايدة على أن الشركات المتعددة الجنسيات تنفق موارد طائلة على تسعير التحويلات وتقنيات التخطيط الضريبي الأخرى بما في ذلك المعاملات التي تتم عبر الحدود لتقليل الالتزامات الضريبية الى أدنى حد.

ومن المحتمل أن يرتبط مستوى أسعار الضرائب بالخصائص الأخرى غير الملحوظة والتي تجعل دولة ما أكثر أو أقل جاذبية كمتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تتمثل هذه الخصائص ببينة قانونية أكثر ترحيباً للأعمال، أو ضرائب شاملة منخفضة بما فيها الضرائب على العمل. فمثلاً (إذا ظهر سعر الضريبة المنخفض- أو المرتفع- على الشركات عينا ضريبيا منخفضا- أو مرتفعا- بشكل عام، وببينة أكثر- أو أقل- ترحيبا بالأعمال) فستكون الآثار الضريبية مغالى فيها عند توافر مثل هكذا روابط.

ولبحث هذه الإمكانية، يمكن افتراض وجود مجموعتين في الدول (دول الائتمان) التي تفرض الضريبة على الدخل الآتي من كل أنحاء العالم - بمعنى انها تستخدم نظام للائتمان على الضرائب الأجنبية المدفوعة- و"دول الإعفاء" وهي التي تعفي الدخل من المصادر الخارجية. ويجب ان تهتم الضرائب المحلية بشكل أكثر بالتدفقات الخارجية في دول الإعفاء، لأن الشركات يمكنها أن تهرب من الضرائب المحلية بالكامل عن طريق الاستثمار في الخارج. وبالعكس تماما، يجب ان تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الخارج في دول الإقراض أقل حساسية للضرائب، لأنها لا تستطيع ان تهرب من الضرائب المحلية بصورة كلية، على الأقل بقدر ما تعود الأرباح في النهاية الى بلدها الأصلي^(٤).

والسؤال الآن كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر FDI على إيرادات ضرائب الشركات؟ يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إيراد ضرائب الشركات غالبا من خلال تسعير التحويلات **transfer pricing**، فمثلا نفترض أن شركة متعددة الجنسيات في دولة ضريبتها مرتفعة، وتنتج سلعة تأتي مستلزماتها من فرع لها في دولة ضريبتها منخفضة. ومن أجل إتمام التجارة بين فروع الشركة، فإن الشركة المتعددة الجنسيات يكون لديها الدافع لكي تتبالغ في سعر المستلزمات، لأن هذا يزيد الأرباح في الدولة المنخفضة الضريبة، ويخفض الأرباح في الدولة ذات الضريبة المرتفعة، وبذلك تقل الالتزامات الضريبية على المستوى العالمي.

وبهدف تقييم أثر التوافق بين أسعار ضرائب الشركات (في أي مجموعة من الدول)، يمكن إجراء محاكاة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والإيرادات، بافتراض أن هناك توافق بين معدلات الضرائب في تلك الدول على أساس المعدل المتوسط لها جميعها. ويبني نموذج المحاكاة هذا من ثلاث مراحل، تربط المرحلة الأولى بين أسعار الضرائب والاستثمار الأجنبي المباشر، أما المرحلة الثانية فترتبط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأرباح الشركات، أما المرحلة الثالثة فترتبط بين أرباح الشركات وإيرادات الضرائب على الشركات. يبقى القول أن صانعو السياسة يواجهون في كل مكان التحديات العديدة من جانب العولمة خاصة من تحركات رأس المال المتزايدة عبر الحدود. ومهما كان الأمر لحد الآن، فإن الحكومات غير قادرة على فرض ضريبة على رأس المال، وسيقع عبء الضريبة في نهاية الأمر على العمل، وقد يكون على ضرائب الدخل الشخصية وضرائب القيمة المضافة وضريبة المبيعات أن تعوض التراجع في الإيرادات.

لذا فإن مستوى أسعار الضرائب هو واحد فقط من المحددات العديدة لتدفقات رأس المال، وتلعب المحددات الأخرى والتي تشمل البنية الأساسية والمهارة ونتاجية قوة العمل والجمود الهيكلي دورا في ذلك. ويظل هدف الموازنة بين إيجاد وسيلة تستجيب للمستثمرين الدوليين والشركات في وقت تظل العيون مركزة على الحفاظ على سلامة الوضع المالي، هو هدف صناع السياسة الاقتصادية^(٥).

- واشتداد المنافسة الضريبية بين الدول تؤدي الى تقديم الحوافز الضريبية السخية من قبل هذه الدول لاجتذاب الرساميل الاجنبية ولعل ابرز هذه الحوافز والأدوات الضريبية ما يأتي^(١):
- الإعفاءات الضريبية المؤقتة: من بين جميع أشكال الحوافز الضريبية تعد الإعفاءات الضريبية المؤقتة **Tax Holidays** - أي الإعفاء من دفع الضريبة لفترة زمنية معينة - هي الأكثر انتشارا بين البلدان النامية. ورغم بساطة إدارتها الا ان هناك مأخذ عديدة عليها منها، أولا، انها تفيد المستثمر الذي يتوقع تحقيق أرباح كبرى وما كان غياب هذه الحوافز ليوثر كثيرا على عزمه على الاستثمار. وثانيا، انها توجد حافزا قويا للتهرب الضريبي، اذ تستطيع المشاريع الخاضعة للضرائب الدخول في علاقات اقتصادية مع المشاريع المعفاة لتحويل أرباحها من خلال التسعير القائم على التحويلات المتبادلة **Transfer Pricing** - كدفع سعر مبالغ فيه مقابل السلع المشتراة من الشركة الأخرى ثم استرداده في صورة مدفوعات مستترة- وثالثا، هناك فرص لتحاييل المستثمرين بالالتفاف على فترة الإعفاء الضريبي المؤقت وتمديدتها، وذلك من خلال تحويل المشروع الاستثماري القائم الى مشروع جديد- كإغلاق المشروع وإعادة تشغيله تحت اسم مختلف مع ثبات مالكيه- ورابعا، ان هذا النوع يجذب المشاريع قصيرة الاجل التي تكون عادة غير ذات نفع كبير للاقتصاد مقارنة بالمشاريع طويلة الاجل. وأخيرا، نادرا ما تكون تكلفة الإعفاء الضريبي المؤقت على إيرادات الميزانية شفاقة ما لم تكن المشاريع المتمتعة بالإعفاء مطالبة بتقديم إقرارات ضريبية، وهنا قد تنفق الحكومة ميزة عدم الاضطرار الى التعامل مع الجهات الضريبية.
 - الاعتمادات الضريبية والإعفاءات الضريبية للاستثمار: مقارنة بالإعفاءات الضريبية المؤقتة، نجد أن الاعتمادات الضريبية والإعفاءات الضريبية للاستثمار - فاهدافها أكثر تركيزا بكثير على تشجيع أنواع معينة من الاستثمارات، كما أن تكلفة إيراداتها تتميز بقدر أكبر من الشفافية وسهولة المراقبة. وإحدى الوسائل البسيطة والفعالة في ادارة نظام الاعتماد الضريبي هي تحديد قيمة الاعتماد الضريبي للشركة المؤهلة وإيداع هذا المبلغ في حساب ضريبي خاص على هيئة قيد محاسبي، وتعامل الشركة في كل الجوانب الأخرى كأى ممول ضريبي عادي، بحيث تخضع لكل اللوائح الضريبية المعمول بها، بما في ذلك الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية. اما الاختلاف الوحيد فهو ان التزاماتها المتعلقة بضريبة الدخل تدفع من الاعتمادات المسحوبة من حسابها الضريبي، وبهذه الطريقة تتوفر المعلومات بصفة دائمة عن إيرادات الميزانية الضائعة وقيمة الاعتمادات الضريبية التي لا تزال متاحة للشركة. ويمكن ادارة نظام الإعفاءات الضريبية للاستثمار بأسلوب يشبه الى حد كبير أسلوب ادارة الاعتمادات الضريبية، مع تحقيق نتائج مقاربة.
- ولكن هناك بعض المآخذ على هذا النوع منها، ان هذه الحوافز تميل الى تشويه الاختيار لصالح الاصول الرأسمالية قصيرة الاجل، اذ يتم توفير المزيد من الاعتمادات والإعفاءات في كل مدة يجري فيها استبدال أحد الاصول. والثانية، أن الشركات المؤهلة قد تحاول استغلال النظام من خلال بيع وشراء ذات الاصول للمطالبة باعتمادات او إعفاءات متعددة أو من خلال العمل كوكيل مشتريات لشركات غير مؤهلة للحصول على مثل هذه الحوافز، ويجب تضمين النظام المعتمد ضمانات وقائية للوصول بهذه المخاطر الى الحد الأدنى.

- الإهلاك المعجل: تنطوي الحوافز الضريبية التي تمنح بشكل إهلاك معجل **Accelerated Depreciation** على أقل قدر من العيوب المرتبطة بالإعفاءات الضريبية المؤقتة وجميع المزايا التي توفرها الاعتمادات الضريبية والإعفاءات الضريبية للاستثمار- فضلا عن تغلبها على العيوب المصاحبة لهذه الاعتمادات والإعفاءات. وحيث ان مجرد التعجيل بإهلاك أحد الأصول لا يؤدي الى زيادة استهلاكه بما يتجاوز تكلفته الأصلية، فان ما يتولد عنه من تشوه لصالح الأصول قصيرة الاجل لا يتعدى قدرا بسيطا. وعلاوة على ذلك، يتمتع الإهلاك المعجل بميزتين إضافيتين، أولها انه اقل تكلفة بشكل عام، إذ ان الإيراد الضائع في السنوات الأولى (بالنسبة الى مثيله في حالة عدم استخدام الأساس المعجل) يتم استرداد جزء منه على الأقل في السنوات التالية من عمر الأصل، وثانيها إذا تم استخدام الأساس المعجل بصفة مؤقتة فحسب، فمن الممكن أن يستحث ذلك طفرة كبيرة في الاستثمارات على المدى القصير.

المطلب الثاني: أنماط الحوافز الضريبية للاستثمار في الدول النامية^(٧)

اهتم العديد من الاقتصاديين في الدول الصناعية بدراسة تقييم آثار حوافز الاستثمار، وأستخدم البعض اسلوب تكلفة رأس المال الذي قام بتبسيطه (جورجنسون ١٩٦٣) على أساس النظرية النيوكلاسيكية لسلوك الاستثمار، إذ افترض أن الشركات تعمل على تعظيم القيمة الحالية المخصومة لعائد الاستثمار الصافي من الضرائب.

وفي مثل هذا النظام، تستثمر الشركات أموالها الى الحد الذي يصبح فيه ناتج الإيراد الحدي من وحدة إضافية لرأس المال (الاستثمار) مساويا للتكلفة الحدية لرأس المال المتوقعة لرأس المال. وتعمل استراتيجية تكلفة رأس المال للمستخدم على تقييد اثار حوافز الاستثمار من خلال تأثير الضرائب على هذه التكلفة. وعادة ما يتم التعرف على هذه الآثار في ضوء معدل الضريبة بالإضافة الى مكون الإهلاك في قواعد الضريبة.

لكن يعاب على استراتيجية رأس المال معالجتها لتوقعات تعتبر مختلفة زمنيا وغير حديثة لذلك تم استخدام صيغة بديلة تعتمد على الدالة (Tobin Q)، إذ تتجه التوقعات ذات النظرة المستقبلية مباشرة نحو الوصف القياسي للسلوك الاستثماري عن طريق القيمة السوقية للمنشأة.

وفي هذه الصيغة، فان الاستثمار دالة متزايدة لـ Q (التي تمثل معامل تغير سوق المال وهي حاصل قسمة رأس المال القائم على تكلفة الإحلال)، فضلا عن ان أي زيادة في معدل العائد على رأس المال الفعلي ستؤدي لزيادة القيمة السوقية لرأس المال، وبالتالي ينشأ استثمار جديد حتى يتحقق التوازن مرة أخرى.

وبالتالي يتضح لنا من هذا المدخل ان الاستثمار يعتمد على تقييم سوق المال لأسهم المنشأة، والذي يعكس بدوره قيمة الربحية (حصص الارباح) للشركات.

ونجد في عالم الإعفاء الضريبي ان الشركات تتجه الى الاستثمار طالما ان كل دولار ينفق على شراء رأس المال، يرفع القيمة الحدية للشركة بأكثر من دولار.

وفي معظم الدراسات التي تستند على هذه الاستراتيجية، يظهر ١- ذا مدلول معنوي في شرح وتفسير الاستثمار، كما ان هذه الطريقة تشكل في كل من النظريات التقليدية للاستثمار والآليات التي يفترض ان تعمل من خلالها حوافز الاستثمار.

والملاحظ انه حتى في الدول المتقدمة هناك غموض محيط بالإطار المناسب لتحليل حوافز الاستثمار، والأدبيات التي تستخدم الأسلوب النيوكلاسيكي ترى ان الاستثمار ربما يستجيب قليلا للحوافز وتظل أهمية اثر الحوافز على الدول النامية أمرا غير مؤكد.

وعلى أية حال فإن ظروف الدول النامية تعكس تعقيدات أخرى، لم تعرها هذه الأدبيات، وجعلت التحليل لتأثير حوافز الاستثمار أكثر تعقيدا، إذ تختلف الحوافز الضريبية للاستثمار في الدول النامية عن تلك الحوافز المستخدمة عادة في الدول الصناعية المتقدمة في عدة نقاط رئيسية، ورغم أن معظم الدول النامية استمرت في الاتجاه نحو زيادة الحوافز الضريبية للاستثمار في السنوات القليلة الماضية، نجد أن الدول الصناعية قد قامت بإلغائها (كإلغاء الخصم الضريبي على الاستثمار والحد من الإسراع في إعفاءات الإهلاك) والتي تعد من أهم الحوافز في الدول الصناعية.

ولعل من أهم العوامل لفهم أسباب استخدام الحوافز الضريبية في دول نامية معينة، وهي المنافسة الضريبية، إذ تظهر آثار المنافسة الضريبية بنسب متفاوتة في أجزاء مختلفة من العالم النامي.

ففي دول الآسيان، يلاحظ بصورة كبيرة وجود هذه الضغوط، والتي تعد عاملا رئيسيا حفز نمو هذه الحوافز، ومن المعتقد أن حجم نمو هذه الضغوط في أفريقيا يعتبر معتدلا أو عديم الجدوى، بينما تقع دول أميركا اللاتينية بين المجموعتين السابقتين أي أكبر من أفريقيا وأقل من دول آسيا.

هذا وبدأت سنغافورة في تبني حوافز سياسة الاستثمار في عام 1959، ثم ألحقتها بتوسعات في هذه السياسة خلال الأعوام 1986 - 1979 - 1967. وكان كل تغير في سنغافورة يقابله مضاعفتها أو تكرارها من قبل دول الآسيان الأخرى، مما أضاف ضغوطا على سنغافورة لتقديم المزيد من الحوافز.

وتعزو دول الآسيان الأخرى هذه الزيادة الكبيرة المحققة إلى الزيادة المتكررة للحوافز في سنغافورة، إذ اعتقدت بقية هذه الدول أنه يتحتم عليها مجاراة سنغافورة حسب قاعدة "خصائص القائد بالاتباع". ويمكن ملاحظة مؤشر الأنماط الكمية وأحجامها التي ساعدت على نمو هذه الحوافز خلال المدة 1986-78 في جدول (1).

جدول (١) يبين أنواع الحوافز الضريبية في دول الآسيان

السنة	الحافز	الفلبين	اندونيسيا	ماليزيا	سنغافورة	تايلاند
1978	إعفاءات ضريبية (بالسنوات) - ترحيل الخسارة - علاوة الاستثمار - إعفاء الرسوم على الواردات	صفر غير ملائم للتطبيق ملائم للتطبيق غير ملائم للتطبيق	2 - 3 غير محدد غير ملائم للتطبيق أجهزة، معدات، مواد خام	2 - 5 غير ملائم للتطبيق 25% انتمان ضريبي غير ملائم للتطبيق	5 - 10 غير ملائم للتطبيق غير ملائم للتطبيق	غير ملائم للتطبيق ملائم للتطبيق غير ملائم للتطبيق ملائم للتطبيق
1983	إعفاءات ضريبية (بالسنوات) - الخسارة (بالسنوات) - الإبقاء على انتمان ضريبية الاستثمار	لا توجد 6 خصم بنسبة 75-100% من الاستثمار	2 - 6 غير محدد خصم بنسبة 20% من الاستثمار	2 - 8 غير محدد انتمان بنسبة 25% من ضريبة الاستثمار	5 - 10 غير محدد خصم بنسبة 0-33.3% من الاستثمار	3 - 8 5 خصم بنسبة 20% من الاستثمار
1989	إعفاءات ضريبية (بالسنوات) - ترحيل الخسارة - انتمان ضريبة الاستثمار - إعفاءات على المعدات الرأسمالية - إهلاك متسارع لرأس المال	4 - 6 صفر 100% إذا ما تم شراؤها قبل 8-12-1990 لا توجد	صفر غير ملائم للتطبيق لا توجد إعفاء من ضريبة القيمة المضافة 50%، 25%، 10% للاصول المستخدمة أقل من 4 سنوات - حتى 8 سنوات - أكثر من 8 سنوات- على التوالي.	5 - 10 استرجاع 100% للاصول غير الخاضعة لبدل ضريبة الاستثمار، تلغى خلال ثلاث سنوات.	5 - 10 متاح 10 - 50 غير ملائم للتطبيق تخفيض القيمة المقدرة على الأجهزة والمعدات في ثلاث سنوات، وعلى الحاسبات الآلية واللاتوماتيكية في سنة واحدة.	3 - 8 متاح لا توجد 50-100% 20% للأجهزة غير الأرضية، ومعدات الشركات.

المصدر: Negeechoon Chia & John Whalley ، أنماط الحوافز الضريبية للاستثمار في الدول النامية، ترجمة أحمد هاشم خاطر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الرابع - العدد الأول، 1996.

يلاحظ من الجدول ١ وجود فترات الإعفاء من دفع الضريبة خلال المدة التي يوضحها الجدول، كذلك زادت إلتامانات ضريبة الاستثمار، وأضيف أسلوب إعفاء الرسوم على الواردات من الأجهزة. ولعل هذه الحوافز هي أحد الأسباب الرئيسية التي شجعت على ازدهار تدفقات رأس المال للأسواق الناشئة.

و كرد فعل، على الحوافز التي تقدمها السياسات الاقتصادية، فقد وصلت رؤوس الاموال أوجها في منتصف التسعينات، إذ بلغت ما نسبته ١٠% من GDP في الفلبين، وما نسبته ١٣% من GDP في تايلاند قبل الانهيار في عام ١٩٩٧^(٨).

وقد جعلت الأزمة الآسيوية الأخيرة من هذه الدول غير آمنة بصورة كافية لرأس المال الخاص، مما حدى بها الى زيادة تعقيد أنظمتها الضريبية (مثلا، في معاملة خسائر تبادل العملة وأسعار الصرف، وتقييم وإعادة تقييم الموجودات)، ومن المحتمل ان تقود الأزمة أيضا الى فصل أكثر دقة بين الأقطار الأقوى ماليا، مثل سنغافورة وماليزيا من جهة، وبقية أقطار جنوب شرق آسيا من جهة أخرى، وهذا قد يؤدي الى جعل التعاون في مجال الحوافز المالية والضريبية أكثر ضبابية بعد الأزمة.

المبحث الثالث: العولمة وضرائب الانترنت

المطلب الأول: مظاهر الظهور

يمكن تعريف تجارة الانترنت أو التجارة الالكترونية E - Commerce بأنها تجارة المعاملات، سواء من قبل المنظمات أو الافراد الذين يعتمدون على نقل وتحويل البيانات الرقمية Digitalized Data ، بما فيها المرئية منها والمسموعة التي يعبأ عبر كارتات عن طريق الشبكات المفتوحة (مثل الانترنت) أو الشبكات المقفلة التي لها بوابة من خلال الشبكات المفتوحة. وهناك نوعان من السلع القابلة للتجار بها من خلال الطريقة الالكترونية Cyber Way، الأولى، هي المنتجات التي تسلم الكترونيا عن طريق الانترنت، والثانية، هي الطلبات لفقرات مادية وملموسة على الانترنت ويتم شحنها عبر الحدود.

ومن المتوقع أن تنمو قيمة جميع أنواع التجارة الالكترونية بصورة سريعة، فبعد أن كانت تقم في عام ١٩٩٩ بمستوى ١٥٠ مليار \$، فمن المتوقع ان تصل الى ما قيمته ٣ تريليون \$ نهاية عام ٢٠٠٣، وفي الولايات المتحدة من المقدر أن تفقد بعض الولايات نتيجة لذلك ما يعادل ٤% من إيراداتها من ضرائب المبيعات قبل حلول عام ٢٠٠٣.

وثمة تغيرات عديدة ناجمة عن التجارة الالكترونية ستواجه سلطات الضرائب بتحديات خطيرة، أولها، هو التحول من المعاملات الورقية التي تسمح لسلطات الضرائب بتعقب آثار هذه المعاملات مثل الفواتير، الى المعاملات الافتراضية التي ربما تترك آثارا أقل يصعب تحديدها. ويتمثل التغير الثاني في التحول التكنولوجي المهم من إنتاج وبيع منتجات عينية الى إنتاج منتجات رقمية، وهناك عدد من المنتجات مثل الموسيقى والصور الفوتوغرافية والاستشارات الطبية والمالية والخدمات التعليمية، يمكن حاليا الحصول عليها من خلال الانترنت.

ويعني هذا أن ثمة صعوبة متزايدة في تحديد "المؤسسة المستديمة" التي يتم التعامل معها لأغراض الضرائب. ومع غموض فكرة الاختصاص الضريبي، سيصعب تحديد من يجب عليه دفع الضريبة أو تحصيل الاموال.

كذلك يمكن أن تنتج معاملات التجارة الإلكترونية في ظل غياب مسالك التدقيق والفحص التقليدية. أو من خلال إعطاء سهولة أكبر للدخول الى الملاذات الضريبية Tax Havens وتسهيلات الـ Offshore الممنوحة من قبل بعض البنوك.

والملاحظ ان المراكز المالية والملاذات الضريبية، زادت أهميتها كقنوات للاستثمارات المالية، ومما حفز نموها تدفق المعلومات الرقمية التي أسهمت في تحريك الاموال والمعلومات بسهولة

وبتكلفة يسيرة وفي الوقت الحقيقي، وكذا الترتيبات التنظيمية التي وضعها عديد من الدول، وتقدر الودائع في هذه الهيئات القانونية مثل شركات الاعمال الدولية واتحادات شركات ادارة الاموال الخارجية بما يتجاوز (تريليون دولار) ولا يعرف ما يتم الإبلاغ عنه من الارباح المحققة على هذه المبالغ للسلطات الضريبية، وترى الأمم المتحدة ان هذه الهيئات غالباً ما تستخدم في غسيل الاموال والتهرب من الضرائب^(٩).

هذا ويمكن الاختصار المركز لقضية التجارة الالكترونية مع السلطات الضريبية، في عدة مبادئ وخطوات أهمها الآتي^(١٠):-

- أ- مراجعة الترتيبات الضريبية الموجودة بما فيها الجانب المفاهيمي المتعلق بالأوعية، والإقامة، والأداء الحالي، وموطن التجهيز، لتحسين الترتيبات والبدائل إذا تطلب ذلك.
- ب- الضمان بان تقنيات التجارة الالكترونية والانترنت لن تستخدم لتخريب قدرة السلطات الضريبية في ادارة القانون الضريبي بصورة لانقة.
- ج- توفير بيئة ضريبية عادلة وواضحة للشركات وللأعمال المرتبطة بالتجارة المادية او الالكترونية.

د- فحص كيفية تسخير مثل هذه التقنيات في توفير خدمات أفضل للمكلفين.
ولعل من المفيد أن نذكر أهم المظاهر الاخرى لتآكل الأوعية الضريبية نتيجة نشاطات العولمة وكالاتي^(١١):-

- استخدام النقود الالكترونية: إذ ان النقود الالكترونية ستحل محل النقود الحقيقية في معاملات الأفراد، حيث ستحتوي الرقائق الموجودة في البطاقات الالكترونية على أرصدة أموال الأفراد، وستستخدم في دفع المستحقات وتسوية الحسابات، الأمر الذي سيزيد من الصعوبات التي تواجهها السلطات القائمة على الضرائب. والمشكلة تظهر إذا لم تكن حسابات ممسوكة للجهة المصدرة او المتعاملة، و لا توجد لها سجلات مركزية للمعاملات، الأمر الذي يشكل مخاطرة في تحصيل كل من ضريبة الدخل وضريبة المبيعات، وتتفاقم هذه المشكلة لو صار ممكناً تسليم المدفوعات بالنقود الالكترونية عبر الانترنت.
- المعاملات التجارية داخل الشركات: تأتي أهمية هذه المشكلة نظراً للنمو السريع في التجارة الدولية، ولا سيما في المعاملات التجارية داخل الشركات متعددة الجنسيات. ويشير هذا النوع من التجارة لمشكلات لسلطات الضرائب الوطنية، بسبب احتمال إساءة استخدام- أسعار التحويل- من جانب هذه الشركات بما في ذلك القروض المتبادلة فيما بينها وتوزيع المصاريف الثابتة، وتحديد قيمة العلامات التجارية و براءات الاختراع.
- وطبقاً لمسح أجري عام ١٩٩٩ لسياسات تحديد أسعار التحويل لما يزيد على ٦٠٠ شركة متعددة الجنسيات- تتخذ مقراتها في ١٩ دولة، تبين أن هذه الشركات ترى بوجود صلة واضحة بين الرغبة في تحاشي الازدواج الضريبي واستخدام أسعار التحويل. ويدرك كثير من الشركات متعددة الجنسيات الآن أنه من المستحسن وضع نهج عالمي لتصميم وتوثيق سياسات تحديد أسعار التحويل. وقد شرع عدد متزايد من البلدان في تطبيق هذه الترتيبات، التي يتم بموجبها مقدماً تحديد معايير سعر السوق المطلق.

- المراكز المالية خارج الحدود: وهي المراكز المالية والملاذات الضريبية، التي زادت أهميتها كقنوات للاستثمارات المالية. ومما حفز نمو هذه المراكز هو تدفق المعلومات الرقمية التي أسهمت في تحرك الأموال والمعلومات بسهولة وتكلفة يسيرة، وكذلك الترتيبات التنظيمية التي وضعها عديد من الدول. وتقدر الودائع في هذه الهيئات القانونية مثل شركات الاعمال الدولية واتحادات شركات ادارة الاموال الخارجية بما يتجاوز ٥ تريليونات دولار. وليس معروفاً ما يتم الإبلاغ عنه من الأرباح المحققة على هذه المبالغ للسلطات الضريبية. وترى الأمم المتحدة أن هذه الهيئات غالباً ما تستخدم في غسيل الاموال والتهرب من الضرائب.

- المشتقات المصرفية وصناديق التحوط والحماية: وهو نمو الوسائل المالية و الوكلاء الماليين الجدد لتوجيه المدخرات، مثل المشتقات المصرفية وصناديق التحوط والحماية. ومن التحديات التي تنشأ عن استخدام الوسائل المالية المعقدة، مثل المشتقات المصرفية، إمكانية استخدامها في مخططات التهرب من الضرائب، وذلك عن طريق استغلال نقاط الغموض وعدم التجانس في معاملتها ضريبياً. وتكاد الفروق تتلاشى بين عائد رأس المال والربح الرأسمالي والخسارة الرأسمالية، وبين أرباح الأسهم والفائدة. ومع انتشار استخدام المشتقات المصرفية، لم يعد ممكناً فرض ضرائب على عوائد الاستثمارات خارج الحدود عن طريق حجز الضرائب من المنبع.
- العجز عن فرض ضرائب على رأس المال المالي: صار من الصعب على الدول فرض ضرائب على رأس المال سريع الحركة أو الافراد ذو المهارات الرفيعة، بمعدلات أعلى كثيراً عما يفرض في الخارج. إذ ان ارتفاع معدلات الضرائب في بلد ما سيكون حافزاً لدفعي الضرائب لنقل أموالهم للخارج الى دول أخرى تفرض سلطاتها المختصة ضرائب خفيفة عليها، أو ينتقلون للإقامة في الخارج.

المطلب الثاني: العولمة المالية وضريبة توين:

لقد حفز تحرير الأسواق المالية الوطنية وما صاحبها من تحسينات سريعة في تكنولوجيا المعلومات وعولمة الاقتصادات الوطنية والابتكار المالي، حفز كل ذلك زيادة تحركات رؤوس الاموال عبر الحدود. وكانت عولمة الوساطة المالية جزءاً من الاستجابة للطلب على آليات الوساطة في التدفقات عبر الحدود، وجزءاً من الاستجابة لانخفاض الحواجز أمام التجارة في الخدمات المالية والقواعد المحررة، التي تحكّم دخول المؤسسات المالية الاجنبية الى أسواق رأس المال المحلية. وقد بلغ إجمالي تدفقات رأس المال في العالم في عام ٢٠٠٠ ما قيمته ٧,٥ تريليون دولار، وهو ما يمثل زيادة تبلغ أربع مرات ما كانت عليه عام ١٩٩٠. وأسفرت ايضاً زيادة انتقال رؤوس الاموال عبر الحدود عن تدفقات صافية أكبر لرأس المال، ارتفعت من ٥٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٠ الى نحو ١,٢ تريليون دولار عام ٢٠٠٠.^(١٢)

جدول (٢) يبين التوزيع الإقليمي لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.

انسحاب للخارج outflows				انسحاب للداخل inflows				المنطقة
1997	1996	1995	1994	1997	1996	1995	1994	
84.4	85.1	86.9	85.0	58.2	57.9	63.9	58.5	1. الدول المتقدمة:
46.2	50.6	49.4	47.0	28.7	29.6	37.1	32.3	- غرب أوروبا
42.4	45.3	45.2	42.4	27.0	27.4	35.3	29.5	الاتحاد الأوروبي
3.7	5.3	4.3	4.6	1.7	2.2	1.8	2.8	دول غربية أخرى
27.0	22.5	26.1	25.8	22.7	22.6	17.7	18.6	- الولايات المتحدة
6.1	7.0	6.4	6.4	0.8	0.1	-	0.4	- اليابان
14.4	14.8	12.9	15.0	37.2	38.5	31.9	39.3	2. الدول النامية:
0.3	0.1	0.2	0.2	1.2	1.4	1.6	2.3	- أفريقيا
2.1	0.7	0.7	1.8	14.0	13.0	9.6	11.8	- أمريكا اللاتينية
12.0	14.0	12.1	12.9	21.7	23.7	20.3	25.0	والكاربيبي
11.8	14.2	11.9	12.5	20.6	23.0	20.1	24.0	- آسيا
0.8	0.2	0.1	0.1	4.6	3.7	4.3	2.4	3. دول وسط وشرق
								أوروبا
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	المجموع (1+2+3)

المصدر: د. رمزي زكي، العولمة المالية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ١٩٩٩، ص ١٣٤.

إذ يتضح من الجدول ٢ حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل والخارج، حسب التوزيع الإقليمي في العالم، وكالاتي^(١٣):

١. تحظى الدول النامية بأكثر من ثلث التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٧، ويعود لئساب ما يعادل نصف هذه التدفقات نحو الخارج أي ما يقارب ١٥% من حركة الاستثمارات للخارج.

٢. تحظى دول جنوب شرق آسيا لوحدها، بما يقارب ربع التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، تليها أمريكا اللاتينية التي تحصل على ما يقارب نصف ما تحصل عليه دول جنوب شرق آسيا، باستثناء عام ١٩٩٧ الذي شهد الأزمة الآسيوية في نهايته، ليتقارب نصيب المجموعتين مع حفاظ دول جنوب شرق آسيا على تفوقها.

٣. ونلاحظ أن دول وسط وشرق أوروبا (أو ما يعرف ببلدان التحويل) تحصل على نصيب لا يصل حتى ٥% من التدفقات للاستثمارات الأجنبية للداخل. وأخيرا تأتي أفريقيا التي تحصل على متوسط ١,٦% خلال المدة ٩٤-١٩٩٧، علما أنه كان ٣,٣% في عام ١٩٩٤، وأستمر باتجاه تنازلي ليصل إلى ١,٢% عام ١٩٩٧.

ومع ان للعولمة المالية منافع أساسية، إذ أنه عن طريق توجيه الأموال إلى أكثر استخداماتها إنتاجية، يمكن ان تساعد كلا من البلدان النامية والمتقدمة على السواء في تحقيق مستويات معيشة أعلى. إلا أن الانعكاسات المفاجئة في اتجاه الاموال- والتي قد تحدث نتيجة لوجود شكوك لدى المستثمرين حول صلاحية السياسات المحلية أو المؤسسات المالية، أو لإحجامها نتيجة لحدوث الازمات في أجزاء أخرى من العالم، أو لتجنبهم البلدان ذات الخصائص المماثلة لدولة في أزمة- فان ذلك يمكن أن يهدد الاستقرار المالي القومي والدولي.

إذ أن البنوك التي لديها قدر ضخم من صافي الالتزامات بالنقد الأجنبي، أو التي لديها قروض قائمة بالنقد الأجنبي على شركات محلية تحصل على إيراداتها بالعملة المحلية قد تصاب بأزمة شديدة إذا ما انخفضت قيمة العملة المحلية، مثل ما حدث للباث التايلندي في عام 1997، أو إذا ما تم سحب حدود التسهيلات الائتمانية الممنوحة فيما بين البنوك. لذا كانت التكلفة التي تحملها البلدان (خاصة التي تعرضت للالتزامات عام 1997) شديدة الوطأة بما أدت إليه من تعثر البنوك وإفلاس الشركات وفقدان الوظائف، وزيادة الأعباء على المالية العامة، واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي، وانكماش النشاط الاقتصادي، وحتى حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية أحيانا.^(١٤)

وقد أدت هذه الاضطرابات والالتزامات في الأسواق المالية العالمية الى تجدد الاهتمام بما يسمى ضريبة (توبين Tobin) على المعاملات الدولية كوسيلة لتثبيط المضاربة بالعملة، وخفض تقلبات سعر الصرف، إذ ان الهدف الأساسي لضريبة توبين التي اقترحها بداية في عام 1972 البروفيسور جيمس توبين هو الحد من تقلبات سعر الصرف.

وضريبة توبين المقترحة فهي ضريبة دولية موجودة تدفع على المعاملات الحاضرة التي تتم في أي مكان وتتضمن تحويلا من عملة لأخرى، سواء في أسواق الأوراق المالية أو أسواق الصرف الأجنبي، والمفروض نظريا ان تثبط المضاربة عن طريق جعل الاتجار في العملة أكثر تكلفة. وبذلك ينقص حجم تدفقات راس المال قصير الاجل والباعثة على عدم الاستقرار مما يعمل على زيادة استقرار سعر الصرف.

ويرى أنصارها بانها تقلل من التقلبات الناشئة من الاتجار في السوق، في حين تسمح للتجار بالتفاعل مع التغيرات التي تطرأ على السياسة الاقتصادية، ومن ثم تكون أقوى تأثيرا من تدابير الحماية مثل الرقابة على راس المال.

ولما كانت هذه الضريبة تتطلب تنسيقا دوليا لسياسات الاقتصاد الكلي، ويمكن ان تستخدم كأداة للسياسة من قبل المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإنها يمكن ان تدعم ليس فقط كفاءة السوق، ولكن ايضا الاستقرار المالي.

غير ان معارضيها يرون انه لا يوجد دليل على ان هذه الضريبة تقلل من قابلية السوق للتقلب، بل العكس قد يكون صحيحا، إذ انها قد تفسد عمليات الاسواق المالية الدولية وتسبب مشكلات في السيولة دون ان تمنع المضاربة، وتزيد من تكلفة الصفقات، فضلا عن المصاعب الادارية الهائلة في تنفيذ هذه الضريبة.

ورغم أن إيرادات ضريبة توبين يمكن أن تكون كبيرة، لضخامة حجم أسواق الصرف الأجنبي، إذ يقدر رقم الأعمال في أسواق الصرف الأجنبي في العالم (العقود الفورية، والمستقبلية، والمشتقة) بـ 1.23 تريليون دولار يوميا. ويقدر الإيراد الثابت (وان كان لا يؤخذ بالحسبان ردود الفعل السلوكية إزاء الضريبة) يقدر هذا الإيراد عن ضريبة تبلغ واحد في المائة على رقم الأعمال الصافي الكلي لجميع الأسواق الفورية والمشتقة في العالم بـ 13 مليار دولار يوميا، أو نحو 3.25 تريليون دولار في السنة. بافتراض 250 يوم عمل في السنة. ولكن هذا الرقم غير واقعي، لأنه لا يأخذ في الاعتبار اثر الضريبة على سلوك المشتركين في السوق. ولكن حتى لو انكشفت اسواق الصرف الاجنبي بمقدار 99% استجابة للضريبة الجديدة فإنها ستجلب إيرادات كبيرة تبلغ 32 مليار دولار.

وبالمثل فإن معدل ضريبة على اساس (0.02%) على مبلغ 1.23 تريليون دولار يمكن ان يحقق 64 مليار دولار سنويا، ومثل هذه الضريبة الصغيرة يحتمل ان لا تثير غير استجابة سلوكية محدودة، ويعتبر التقدير الثابت للإيرادات أكثر واقعية فيما يتعلق بمثل هذا السعر المنخفض للضريبة.

فبالرغم من المناقشة السابقة هناك من يرى بمشكلات رئيسية تحد من فعالية هذه الضريبة، مثل سعر الضريبة وتحديد وعاؤها وتحديد المعاملات التي تخضع للضريبة وكيفية توزيع إيرادات الضريبة، وكأحد الحلول البديلة هناك طرح لفكرة ضريبة مكونة من شريحتين، يتألف الأول من رسم اسمي منخفض للغاية على المعاملات العادية، والثاني على شكل رسم إضافي يفرض على الأرباح الناجمة عن المعاملات قصيرة الأجل التي تعد بمثابة غارات مضاربة على العملات، رغم ان هناك من يشكك في هذا الحل ايضا^(١٥).

الاستثنائات:

١. تبقى الحوافز الضريبية من أهم العوامل المساعدة في جذب الاستثمارات الأجنبية شرط اقترانها ببيئة صحية للاستثمار في الداخل من بنى تحتية واطر مؤسساتية وقانونية وأيدٍ عاملة ماهرة أو قابلة للتأهيل.

والملاحظ أن مجموعة دول جنوب شرق آسيا تحظى بـ 96% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدخل آسيا كلها، وتمثل هذه النسبة ثلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الحصة الكلية للدول النامية.

وما يؤكد هذا الاتجاه هو عزوف دول أمريكا اللاتينية عن تقديم الحوافز الضريبية او الاتجاه نحو تقليصها ناهجة منهج الدول الصناعية المتقدمة التي تسير باتجاه تقليص الحوافز الضريبية إن لم يكن إلغاؤها بحجة أنها تؤثر سلباً على مفهوم الكفاءة. وان هذه الحوافز لا تؤدي سوى الى تقليل العائد الضريبي المطلوب لدعم الانفاق العام في تلك الدول، مما يؤثر بالتالي سلباً على الرفاهية العامة الكلية.

ومن جهة أخرى نجد أن أفريقيا رغم منحها بصورة نسبية للحوافز الضريبية فهي بعيدة كل البعد عن إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا يجد تفسيره في ظروف ومناخ عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وغياب الأطر المؤسساتية والقانونية، رغم توفر الأيدي العاملة الرخيصة إلا أنها تحتاج جهود كبيرة نسبياً لإعادة تأهيلها.

٢. ان لاختيار توليفة الأدوات الضريبية وطريقة استخداماتها أهمية قصوى في تحقيق نجاعة السياسة الضريبية. فليس شرطاً أن تكون الأدوات الضريبية التي تقرها السياسات الضريبية في الدول المتقدمة هي نفسها في الدول النامية، بل حتى بين الدول النامية نفسها قد تختلف، إذ أن هناك من يركز على استخدام نوع معين من التكنولوجيا أو رأس المال، لكن يبقى عنصر المنافسة ومحاولة اللحاق بالتقدم عنصر مهم يجب مراعاته وتكييفه في ظل ظروف البلد المحلية.

٣. إن العولمة بما حققت من فترات سريعة ومهولة، قد جعلت هناك فجوة واضحة بين تطبيقات الإدارات الضريبية في الدول النامية بالذات وبين منتجات العولمة، إذ حققت العولمة نقل للعبء الضريبي من العناصر الانتقالية كـرأس المال والعمل الماهر نحو العناصر الأقل قدرة على الانتقال مثل العمل غير الماهر، ومن ضرائب الدخل الشخصية نحو ضرائب الاستهلاك، إضافة الى أنها ولدت مجالات التجارة الالكترونية، ومجالات كبيرة للربح من خلال تكامل الأسواق المالية العالمية، وجعل الهياكل الضريبية أقل تصاعدية (وأقل عدالة).

كل هذه التغيرات والتطورات لم تعد الإدارات الضريبية المحلية خصوصاً في الدول النامية، قادرة على متابعتها مما أدى الى توليد فجوة واضحة بين مجالات الكسب العديدة هذه وبين الأداء التقليدي للإدارات الضريبية في هذه الدول وأدى الى تآكل واضح في الأوعية الضريبية التقليدية لم تعد التشريعات القائمة قادرة على تشخيصه ولا التطبيقات الحالية على ملاحظته، وهذا كله انعكس سلباً على الأداء الضريبي في الدول النامية، من خلال انخفاض العائد الضريبي وسهولة التهرب في المجالات المتطورة الكترونياً، وضعف في أداء الإدارات الضريبية المحلية.

النوصيات:

١. يمكن الاستفادة من ثورة الاتصالات والمعلومات في تقديم بعض المنافع للإدارات الضريبية. إذ من خلالها يمكن أن يكون هناك دقة أكبر وكفاءة في حفظ السجلات، وامتنثال أسهل وأسرع في المتطلبات الضريبية، بضمنها الفايالات الالكترونية (التصنيف) وتسجيل العوائد والاقطاعات الاوتوماتيكية لبعض أنواع الضرائب مثل ضرائب الضمان الاجتماعي وتجهيز المعلومات للمكلفين، كذلك يمكن أن تساعد العولمة على تبادل المعلومات بين الإدارات الضريبية في مختلف الاقطار.
٢. وهذا كله بالتأكيد يحتاج الى إعادة صقل لأنظمة الإدارات الضريبية في الدول النامية، وذلك من خلال توجيه استثمارات ضخمة لها، وتطوير البرامج المتخصصة والتركيز على نوعية عالية من التدريب للموظفين الموجودين، لمحاولة دمجها مع التقنيات الجديدة.
٣. ان التكتلات الاقتصادية تعد احد العوامل المهمة للدول كمدخل لجني ثمار العولمة، ويمكن توحيد الجهود من خلالها لتقديم حزمة من التسهيلات والحوافز بشكل موحد من قبل دول التكتل، لإحلال مبدأ التعاون الضريبي بدل المنافسة الضريبية التي قد تضر بمصالح بعض الدول على حساب فائدة دول أخرى.
٤. هناك آراء لبعض الاقتصاديين (ويضمنهم فيتو تانزي) ترى بوجوب إنشاء منظمة دولية للتعاون الضريبي بين الدول في ظل العولمة، وتقوم هذه المنظمة - برأيهم - بالتعريف بالاتجاهات الرئيسية للضريبة ومشاكلها وآخر التطورات فيها مع إمكانية تقديم المشورة الفنية والتدريب والتأهيل ان أمكن لكوادر العاملين في الإدارات الضريبية في الدول النامية.
٥. يبقى مبدأ "الابتكار الضريبي بوجه الابتكار المالي" أحد الأفكار المطروحة لمواجهة العولمة وأحداثها المتسارعة، ولتطبيق هذا المبدأ من ناحية عملية فإن احد أهم الخطوات هي التكامل بين أطر الإصلاحات (التشريعية والضريبية والاقتصادية) خاصة في الدول النامية التي تريد الولوج في العولمة من باب واسع ومحاولة جني ثمارها، وبخاصة ان معظم الدول النامية قد بدأت بالفعل بسلسلة من الإصلاحات في أغلب المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية منها.

الهوامش :-

(1) Vito Tanzi & Howell H. Zee ,Tax Policy For Emerging Markets : Developing Countries , National Tax Journal, vol.53 , June 2000 ,p.31.

(2)- Mukul G. Asher, Globalization And Tax Systems, Asean Economic Bulletin, vol.18 ,Apr 2001,p.8.

(3) - Ibid,p.5 – 7.

(٤) رينت جروب وكريستينا كوستيال، الاستثمار الاجنبي المباشر وايرادات ضرائب الشركات، مجلة التمويل والتنمية، يونيه 2001، ص ١١.

(٥) المصدر السابق نفسه، ص ١٣.

(٦) فيتو تانزي وهاول زي، البلدان النامية والسياسة الضريبية، قضايا اقتصادية ٢٧، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، مارس: ٢٠٠١، ص ١٢-١٣.

(٧) , Negeechoon Chia & John Whalley , أنماط الحوافز الضريبية للاستثمار في الدول النامية، ترجمة أحمد هاشم خاطر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الرابع، العدد الأول، 1996. ص ٢٨ – ٢٩.

(8) - David Nellor , Tax Policy And The Asian Crisis, IMF Policy Discussion Paper , IMF , 1999.p.13.

(9) - Mukul G. Asher , Globalization And Tax Systems ,OPCIT, P.11.

(10) - Ibid, p.12.

(١١) فيتو تانزي، العولمة النمل الأبيض الذي ينخر في بنية الضرائب، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2001، ص ٣٤-٣٨.

(١٢) هاوسلر جيرد، عولمة التمويل، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002، ص ١٠-١٢.

(١٣) رمزي زكي، العولمة المالية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص ١٣٥.

(١٤) هوانج هايزو وواجيد س. كمال، الاستقرار المالي في اطار التمويل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002، ص ١٤-١٦.

(١٥) بيرند سبان بول، ضريبة تويين واستقرار سعر الصرف، مجلة التمويل والتنمية، يونيه 1996، ص ٤١.

المراجع:-

1. Asher, Mukul G., Globalization And Tax Systems, Asean Economic Bulletin, vol.18 ,Apr 2001.
2. Nellor, David C.L.; Tax Policy And The Asian Crisis, IMF Policy Discussion Paper , IMF , 1999.
3. Tanzi,Vito; Tax Policy For Emerging Markets: Developing Countries, National Tax Journal , vol.53 , June 2000.

- (4). تانزي فيتو، العولمة والنمل الأبيض الذي ينخر في بنية الضرائب، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2001.
- (5). Negeechoon Chia & John Whalley ، أنماط الحوافز الضريبية للاستثمار في الدول النامية، ترجمة أحمد هاشم خاطر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الرابع، العدد الأول، 1996.
- (6). رينت جروب وكريستينا كوستيال، الاستثمار الاجنبي المباشر وايرادات ضرائب الشركات، مجلة التمويل والتنمية، يونيه 2001.
- (7). بول بيرند سبان، ضريبة توبين واستقرار سعر الصرف، مجلة التمويل والتنمية، يونيه 1996.
- (8). زكي رمزي، العولمة المالية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999.
- (9). جيرد هاوسلر، عولمة التمويل، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002.
- (10). هايزو هوانج و س. كال واجيد، الاستقرار المالي في اطار التمويل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002.